2025/2024: موازنة فوائد الديون..
التقشف لنا والأرباح للدائنين

2024/2025:
موازنة فوائد الديون.. التقشف لنا والأرباح للدائنين

نصيب الفوائد من الناتج المحلي أكبر من الأجور والدعم والتعليم والصحة مجتمعين

أغسطس 2024

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
بموجب رخصة المشاع الإبداعي،
النسبة-بذات الرخصة، الإصدارة 4.0
http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

أعدت هذه الورقة مي قابيل الباحثة ببرنامج العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وحررها كريم عنارة مدير البحوث بالمبادرة.

الفهرس

المقدمة 5

الديون تضيق الخناق 9

البيع لسداد الأقساط 11

الفوائد و«شفط» الموارد 13

خلل في أولويات الإنفاق 16

نصيب الأجور في تراجع مستمر 19

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية 20

دعم الخبز والسلع التموينية 22

الدعم النقدي والسلعي 25

الإيرادات والضرائب 28

المقدمة:

في مطلع الشهر الماضي، يوليو 2024، بدأ العمل بالموازنة الجديدة التي وافق عليها البرلمان في مناقشة سريعة لا تتناسب مع خطورة الوضع المالي الذي تفصح عنه، حيث يتضح في موازنة العام المالي الجديد كيف أدى التوسع في الاستدانة إلى شفط موارد الميزانية وتحويلها بعيدًا عن خدمة المواطنين. لذلك لا تنفصل مناقشة الموازنة عن كل الموضوعات التي تشغل سكان مصر في الوقت الحالي وتدور حولها النقاشات والهموم، سواء تلك المتعلقة بارتفاع أسعار السلع والخدمات، أو انقطاع الكهرباء وتخفيف الأحمال أو تدهور مستوى التعليم، وعدم توافر الكثير من الأدوية الأساسية.

تزامن إقرار البرلمان للموازنة مع سلسلة من القرارات التي أعلنتها الحكومة والتي تنتهك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في الغذاء والدواء والطاقة والحصول على الخدمات الطبية، حيث أصدرت الحكومة في يونيو الماضي، قبل نهاية العام المالي 2024/2023 بشهر واحد، قرارات برفع سعر الخبز المدعم، وزيادة أسعار الدواء، وخصخصة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية، فضلا عن زيادة أسعار الوقود التي أعلنت عنها في 25 يوليو، والتي ستؤدي بدورها إلى رفع أسعار السلع والخدمات[1]. وتُحكِم تلك الإجراءات التقشفية قبضتها على معيشة المواطنين بعد بضعة شهور من انخفاض قيمة العملة الوطنية، والمرشح للتكرار بناء على اتفاقات مصر مع صندوق النقد الدولي.

وفي ظل هذه الأوضاع، لم يجد محمد معيط، وزير المالية وقتئذ غضاضة في أن يعلن عقب موافقة مجلس النواب على الموازنة في بيان صحفي[2] أن الأولوية في هذه الموازنة «للصحة والتعليم، والصناعة والزراعة والتصدير، والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا، وتحسين مستوى معيشة متوسطي الدخل.. ملتزمون باستكمال استراتيجية بناء الإنسان المصرى.. وتحفيز نمو القطاع الخاص.. والتعامل مع الآثار التضخمية لتخفيف الأعباء عن المواطنين». بينما لا تشير أرقام الموازنة وتفاصيلها إلى اقترابها من إمكانية تحقيق الحد الأدنى من هذه الأهداف - بل إنها تتناقض مع الكثير منها.

1 إيهاب فاروق، «هل تؤثر زيادة أسعار الوقود في مصر على معدلات التضخم؟»، موقع اقتصاد الشرق بلومبرج، 26 يوليو 2024، ln.run/SmU_N

2 «وزير المالية.. بعد موافقة مجلس النواب على الموازنة الجديدة: الأولوية.. للصحة والتعليم والصناعة والزراعة»، بيان صحفي، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، 4 يونيو 2024، https://shorturl.at/hYvxz

الملمح الأساسي لميزانية العام المالي الجديد هو أن الديون والتزامات سدادها وفوائدها تبتلع جزءًا كبيرًا من أوجه الإنفاق التي تخطط لها الحكومة، كما أن الطريقة الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في الحصول على موارد جديدة تغطي الفجوة بين الإيرادات والنفقات هي الحصول على قروض جديدة، مما يرشح هذا الوضع للاستمرار والتدهور لسنوات قادمة، نتيجة ما يسببه من تضخم في بند خدمة الديون بشكل متزايد في الموازنات المقبلة.

وبينما تصاعد الإنفاق على مدى السنوات العشر الماضية بشكل مستمر على خدمة الديون الداخلية والخارجية، فإن الإنفاق الحقيقي انخفض على كل البنود المتصلة بحقوق المواطنين الأساسية، من أجور وصحة وتعليم وحماية اجتماعية.

تُظهر بيانات الموازنة أن مخصصات الإنفاق على معظم بنود المصروفات ارتفعت بنسب تدور حول 20%، ما عدا مدفوعات فوائد الديون التي زادت بنسبة 63%، والاستثمارات الحكومية التي تراجع الإنفاق عليها بنحو 15%. أما إذا أخذنا مؤشر زيادة أسعار المستهلكين (التضخم) في الاعتبار وحسبنا القيمة الحقيقية للنفقات، فإن التحليل يختلف تمامًا. فمعدلات التضخم المرتفعة تعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية للنقود وقدرتها الشرائية تتراجع. لذلك فإن الرجوع إلى متوسط أسعار المستهلكين المتاحة حتى وقت صدور الورقة (بيانات الفترة من مايو 2022 إلى مايو 2024) للمقارنة بين المصروفات في موازنتي عام 2025/2024 والعام السابق له، **يُظهر أن الإنفاق على كل بنود الموازنة قد تراجع بالقيمة الحقيقية، وأن البند الوحيد الذي شهد نموًا في الإنفاق الحقيقي كان بند الفوائد، والذي ارتفع بنسبة 21%.**[3]

أقر البرلمان الموازنة يوم 3 يونيو، بعد مناقشة سريعة جدا تزامنت مع الإعلان عن استقالة الحكومة، وتكليف رئيسها بتشكيل حكومة جديدة. وركز العديد من النواب وممثلي الحكومة في مناقشتهم المختصرة تلك على الأزمات الدولية والإقليمية ودورها في المصاعب الاقتصادية التي تواجه مصر[4].

3 تم حساب التغير الحقيقي في الإنفاق عن طريق حساب القيمة الحقيقية لإنفاق العام السابق (القيمة الاسمية في الموازنة السابقة مضروبة في متوسط أسعار المستهلكين من مايو 2022 إلى مايو 2023، ومقسومة على متوسط أسعار المستهلكين في الفترة من مايو 2023 إلى مايو 2024)، ثم مقارنتها مع القيمة الاسمية الواردة في الموازنة الجديدة لمعرفة معدل النمو أو التراجع الحقيقي.

4 البرلمان يمرر الموازنة بطلب «الستر» وابتسامة معيط، صفاء عصام الدين، موقع المنصة، 6 يونيو 2024، https://shorturl.at/MHcuS

وبينما رفض عدد من النواب المعارضين الموازنة الجديدة باعتبارها لا تحقق طموح المصريين في الحياة الكريمة، ردد نواب مؤيدون ما قيل مرارًا في الخطاب الرسمي للمسؤولين التنفيذيين من أن هناك ضرورات لبناء الدولة وتضحيات في سبيل المستقبل «الأفضل».

أما تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب رغم تقديمه عدد من التوصيات الجديرة بالاهتمام واشتباكه مع تفاصيل الموازنة في عدد من النقاط، فإنه لا يقدم نقدًا للسياسات الكلية المتبعة والتي أدت إلى الوضع الحالي. وكانت أهم توصياته ضرورة قياس مدى الحاجة إلى المشروعات التي تقيمها الدولة قبل البدء في إدراجها في الخطة، وقياس آثارها الاقتصادية والاجتماعية، والمردود المنتظر منها قبل البدء في تنفيذها (وهي مسألة تبدو بديهية في صنع السياسة، ويفترض أنها في صميم ولاية لجنة الخطة والموازنة التي تقيّم سياسات التخطيط بشكل كلي وليس فقط في تفاصيلها، ورغم ذلك فهي غائبة إلى حد بعيد عن عمل البرلمان وعن النقاش السياسي الأوسع في السنوات الأخيرة). كذلك أوصت اللجنة بالالتزام بإعداد دراسات جدوى للمشروعات التي يتم الاستقرار على تنفيذها، سواء الممولة من الخزانة أو من القروض والمنح[5].

يسعى الخطاب الحكومي طوال الوقت إلى التركيز على التطورات العالمية والأزمات الإقليمية باعتبارها المسؤولة عن أزمات الاقتصاد المصري، متنصلًا من أي مسؤولية عن خلق تلك الأزمات أو عن اللجوء إلى أدوات غير مناسبة لعلاجها.

لذلك من المهم التذكرة بأن الدولة اتخذت مجموعة من السياسات والإجراءات على مدار السنوات العشر الماضية وضعت الاقتصاد المصري تحت ضغوط هائلة زادت من هشاشته في مواجهة الأزمات الخارجية، على رأسها التوسع الكبير في الاستدانة المحلية والخارجية بمختلف صورها، ولأغراض في معظمها غير إنتاجية ولا ذات طبيعة حيوية وملحة ولا موجهة إلى التنمية البشرية، مما خلق ضغطًا متزايدًا على مالية الدولة وعلى مواردها من العملة الصعبة، وفتح الباب لتخفيضات متتالية للعملة المحلية، موجات متعاقبة من التضخم في أسعار المستهلكين.

وكانت سياسة تخفيض سعر العملة، التي اتبعتها الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي منذ 2016، من أهم أسباب زيادة فاتورة فوائد وأقساط الديون بسبب المكون الدولاري فيهما.

5 تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب بشأن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2025/2024 ومشروع الموازنة العامة للدولة، الفصل التشريعي الثاني، دور الانعقاد الرابع.

كما كانت هذه السياسة أيضًا من أهم العوامل وراء رفع سعر الفائدة إلى مستويات عالية، للسيطرة على التضخم الذي لعب تخفيض العملة دورا أساسيًا في ارتفاعه، ودخل الاقتصاد في حلقة مفرغة لم ننجح في الخلاص منها حتى الآن.

فقد توالت موجات التضخم منذ عام 2016، مع تطبيق الحكومة برنامجها الأول مع صندوق النقد، وتواصلت بتأثير أزمتي كوفيد 19 والحرب الروسية على أوكرانيا. ثم جاء اتفاق القرض الجديد في نهاية عام 2022 والذي شدد على أهمية مرونة سعر الصرف كشرط للحصول على القرض، فسمحت الحكومة بتخفيض سعر صرف العملة المحلية أكثر من مرة خلال عامين (مارس 2022 إلى مارس 2024)، بكل ما ترتب عليه ذلك من تضخم في الأسعار، ورفع لأسعار الفائدة، ومزيد من العجز المالي والاقتراض لسد هذا العجز - وكلها إجراءات مرشحة للتكرار بكل ما يترتب عليها من آثار.

أما فيما يخص الشفافية، فرغم تأكيد وزير المالية السابق على تقدم مصر في كل مؤشرات الشفافية الخاصة بالموازنة[6]، إلا أن الوثيقة الأهم في توضيح خطة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية مازالت بعيدة عن الوضوح وتثير الكثير من اللبس، يظهر هذا بدرجة كبيرة في ما تم استحداثه من بيانات تضاف للموازنة لأول مرة في هذا العام المالي، هو ما أسمته «موازنة الحكومة العامة المجمعة» والتي تضم بيانات موازنات الهيئات الاقتصادية مضافة إلى بيانات الموازنة العامة للدولة، وتمت هذه الخطوة بناء على طلب من صندوق النقد الدولي بحيث تظهر كل البيانات المالية الخاصة بالدولة في الموازنة العامة. ويفترض أن تكون هذه خطوة إيجابية تحقق مبدأ وحدة الموازنة، إلا أنها جاءت في حقيقة الأمر شكلية تمامًا، حيث تم إدراج هذه البيانات الجديدة في ستة جداول، تختلف الأرقام الواردة فيها عن باقي الأرقام المستخدمة في كل أقسام الموازنة، ولا يوجد أي شرح لأسلوب حساب هذه البيانات وانعكاسها على باقي الأقسام، بشكل يصعب معه فهم الجدوى من إدراج هذه الإضافة، سوى استيفاء أحد شروط الصندوق بطريقة شكلية تمامًا.

6 https://www.facebook.com/story.php?story_fbid=949068140596940&id=100064812882317&mibextid=WC7FNe&rdid=CsrRQghJXghOvJFv

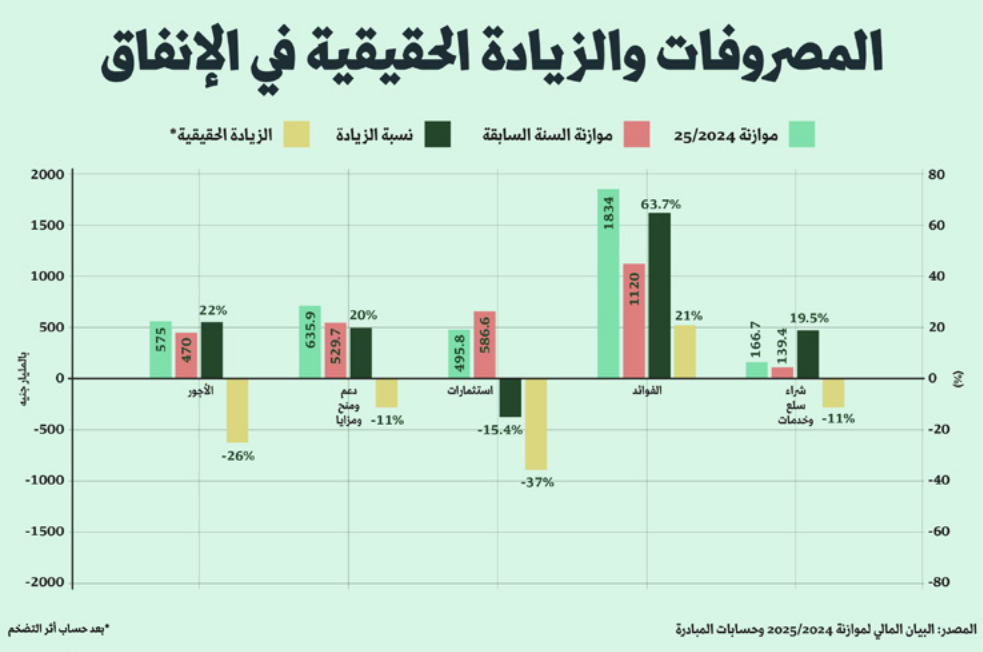

الديون تضيق الخناق:

التوسع في الاقتراض وعدم الالتفات لتحذيرات المتخصصين على مدار السنوات الماضية ليس مجرد مسألة فنية، لأنه يضر بشكل مباشر بمصالح الناس وقدرتهم على الاستفادة من مواردهم. فالمخصصات التي ستوجه في العام الجديد إلى سداد أقساط وفوائد الديون المحلية والأجنبية، تستحوذ وحدها على ما يقرب من ثلثي النفقات الإجمالية المخططة في الموازنة[7] بنسبة 62%، وبزيادة 6% عن العام السابق، وبالتالي تقل المساحة المتاحة للإنفاق على كل شيء يمس حياة المواطنين ويساعد على تطوير الاقتصاد عامًا بعد عام، إذ يتبقى فقط 38% من إجمالي المخصصات لتمويل الأجور والدعم وشراء السلع والاستثمارات وغيرها.

لعب التوسع المنتظم والكبير في الديون الخارجية خلال السنوات الأخيرة دورًا رئيسيًا في الموقف المتأزم الذي يمر به الاقتصاد المصري، حيث تزايدت القروض بشكل مطّرد خلال السنوات العشر الماضية، وبدأت تتراكم بوتيرة مرتفعة بعد توقيع اتفاقية القرض مع صندوق النقد في نوفمبر 2016، لتقفز نسبتها

7 تسمى في وثيقة الموازنة «الاستخدامات».

من الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد من 16.6% إلى 33.6%، وارتفعت تكاليف خدمتها بالعملة الصعبة بطبيعة الحال. وإذا تتبعنا قيمة الديون الخارجية لمصر في السنوات العشرة الماضية سنجد أنها زادت من 46 مليار دولار في يونيو 2014، إلى 168 مليار دولار في ديسمبر 2023، وارتفعت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة من 15% إلى نحو 43%. وبعد توقيع صفقة رأس الحكمة في فبراير الماضي، التي تنازلت الإمارات بموجبها عن ودائعها الدولارية في البنك المركزي المصري كما سنوضح لاحقًا، بدأت الديون الخارجية في الانخفاض لتصل إلى 160.6 مليار دولار في مارس الماضي.

وارتفعت تكلفة سداد أقساط الديون الخارجية بنسبة 110% في الموازنة الجديدة مقارنة بالموازنة السابقة، وكان لتراجع سعر صرف الجنيه أمام الدولار دورًا رئيسيًا في ذلك.

تقترض الحكومة المصرية لسد العجز بين إيراداتها ومصروفاتها، ولسداد أقساط الديون المحلية والخارجية، ولتمويل مشروعات لا تساهم في توليد الدخل[8] ولا في تقليص النفقات المستقبلية بأي شكل. لم تساهم هذه القروض المتزايدة على مر السنوات في رفع نسب الاستثمار[9]، سواء الاستثمار الكلي (الذي يشمل القطاع الخاص) أو الحكومي وحده.

تسبب زيادة الديون الخارجية وضعًا ماليًا حرجًا لأنها تخلق ضغطًا لتوفير السيولة الدولارية في مواعيد سداد التزامات خدمة الديون من أقساط وفوائد، في بلد تتسم كثير من مواردها من العملة الصعبة بالهشاشة في مواجهة الأوضاع الخارجية، فضلًا عن تزايد الاعتماد على مصادر للعملة الصعبة غير مستقرة بطبيعتها مثل الأموال الساخنة. هذا بالإضافة إلى ارتفاع المبالغ المطلوب سدادها في مدة تقل عن سنة واحدة إلى ما يعادل ثلث الدين الخارجي[10].

لذلك فإن عدم الاستثمار في تنمية موارد دولارية مستدامة يمكن التعويل عليها، يؤدي في النهاية إلى أوضاع متأزمة تنتهي عادة بتخفيض جديد في قيمة العملة، يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة بنود الإنفاق المختلفة، وتستمر هذه الحلقة المفرغة في تغذية نفسها.

8 إبراهيم عوض، «دعم عيني أم نقدي للسلع الغذائية»، موقع جريدة الشروق، 6 يونيو 2024، https://shorturl.at/F9UNw

9 عمرو عادلي، "متى لا يكون السلف «تلفًا»؟"، موقع المنصة الإلكتروني، https://manassa.news/stories/17376

10 External position of the Egyptian economy, July/December 2023,vol 84, central bank of Egypt.

ويؤدي تخفيض العملة المحلية إلى زيادة قيمة الدين الخارجي مقومًا بالجنيه، مما يرفع تلقائيا قيمة الدين العام. وكان وزير المالية السابق قد صرح بأن كل زيادة في سعر الدولار أمام العملة المحلية بجنيه واحد تزيد العبء على الموازنة بـ 110 مليار جنيه[11].

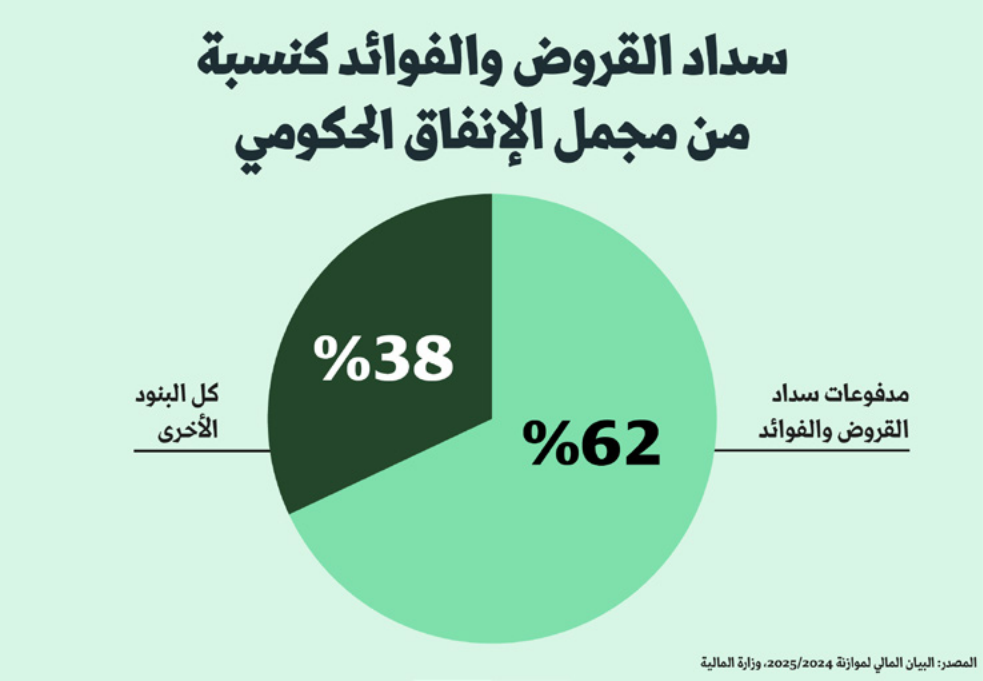

البيع لسداد الأقساط:

في مواجهة أزمة ارتفاع الدين العام وتكلفة خدمته أكد وزير المالية توجيه نصف إيرادات برنامج بيع الأصول العامة[12] إلى تخفيض مديونية الحكومة وأعباء خدمتها بشكل مباشر. كما أعلنت الوزارة أن صفقة رأس الحكمة هي التي أدت إلى زيادة الإيرادات العامة غير الضريبية لتبلغ 778 مليار

11 «وزير المالية: كل جنيه تغير في سعر صرف العملة يقابله 110 مليارات جنيه زيادة في الدين»، جريدة الشروق، 15 فبراير 2024، https://shorturl.at/KaHkc

12 «وزير المالية.. بعد موافقة مجلس النواب على الموازنة الجديدة: الأولوية.. للصحة والتعليم والصناعة والزراعة»، بيان صحفي، الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، 4 يونيو 2024، https://shorturl.at/hYvxz

جنيه[13]، بنسبة نمو 258%، خلال الفترة من يوليو 2023 وحتى نهاية مايو الماضي، مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق.

ويستهدف برنامج بيع الأصول الحكومية لعام 2024 تحقيق حصيلة تتراوح بين 1 إلى 1.5 مليار دولار حتى نهاية العام[14].

وعقدت مصر صفقة مع الإمارات في فبراير الماضي[15]، استحوذ بموجبها صندوق أبوظبي السيادي (القابضة ADQ) على حقوق تطوير مشروع رأس الحكمة مقابل 24 مليار دولار بهدف تنمية المنطقة، إضافة إلى التنازل عن 11 مليار دولار من الودائع الإماراتية لدى البنك المركزي المصري، والتي تمثل جزءًا من الدين الخارجي لمصر، وتحويلها إلى العملة المحلية بغرض الاستثمار في مشاريع رئيسية في مصر.

ساعدت التدفقات الدولارية التي أتاحتها صفقة رأس الحكمة في تخفيف الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي عانت منها مصر خلال الشهور السابقة على إتمامها بسبب نقص الموارد الدولارية في مقابل ارتفاع الالتزامات المستحقة بالعملة الصعبة لسداد خدمة الديون الخارجية ومتأخرات الشركات الأجنبية والمستوردين، في الوقت الذي تعثر فيه الاتفاق مع صندوق النقد بسبب عدم التزام مصر بتخفيض قيمة الجنيه، مما غذى المضاربات على العملة ووصل بسعر الصرف في السوق الموازية إلى حدود 70 جنيها للدولار.

فتحت هذه التطورات الباب للالتزام بشروط صندوق النقد وتخفيض سعر صرف الجنيه رسميًا، ومن ثم الحصول على قرض جديد من الصندوق[16]، تلته حزمة من التمويلات الدولية.

13 مؤشرات أداء الموازنة العامة للدولة فى 11 شهراً «أفضل من المستهدف»، بيان لوزارة المالية منشور على الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع فيس بوك، 11 يونيو 2024، https://shorturl.at/NQXgq

14 «التخطيط: برنامج الطروحات يستهدف حصلية تتراوح بين مليار و1.5 مليار دولار»، موقع اليوم السابع، 21 إبريل 2024، https://rb.gy/y9kpga

15 «الإمارات تستثمر 35 مليار دولار لتطوير مدينة رأس الحكمة في مصر»، موقع جريدة الشروق، 23 فبراير 2024، https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=23022024&id=166a2fc2-808f-6edcfec9dc21-964b-4e81

16 «رئيس الوزراء يُعلن توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي»، الموقع الإلكتروني لمجلس الوزراء، 7 مارس 2024، https://cabinet.gov.eg/News/Details/75379

وتضمنت تعهدات مصر لصندوق النقد أن تلتزم الحكومة بإنفاق أموال الصفقة بـ»حكمة» مع إعطاء الأولوية لزيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي، وسداد المتأخرات المستحقة بالعملة الصعبة وتخفيض الدين العام، كما جاء في تقرير المراجعتين الأولى والثانية لقرض الصندوق.

بذلك صار بيع الأصول العامة أو بيع حقوق استغلالها أحد أدوات سداد الديون، الأمر الذي ينذر بمخاطر حقيقية إذا لم يتم تبني رؤية اقتصادية عاجلة لوقف هذا النزيف وضبط مسار الاستدانة - خاصة الخارجية- بشروط تقصرها على أغراض تنموية ملحة تنعكس بشكل مباشر على تحسين مستوى معيشة السكان أو مشروعات قادرة على توليد دخل دولاري يضمن إمكانية السداد، أو تساهم بقيمة مضافة تبرر اقتطاع جزء من الموارد لخدمة الدين حتى يحقق المشروع أهدافه، مع وضع هذا الملف تحت رقابة برلمانية واضحة.

الفوائد و«شفط» الموارد:

ارتفعت مدفوعات فوائد الديون المحلية والخارجية لتبتلع ما يقرب من نصف المصروفات الحكومية الموجهة لكل مجالات الإنفاق في العام الجديد. وبلغ نصيب الفوائد من الناتج المحلي الإجمالي لمصر 10.7% كما توضح بيانات الموازنة، بما يزيد على نصيب كل من الأجور والدعم والتعليم والصحة من الناتج، مجتمعين.

العلاقة بين مخصصات سداد فوائد الديون التي تنمو بشكل مطرد وبين الإيرادات العامة، توضح أبعاد الأزمة المتزايدة في مالية الدولة، فقد تجاوزت مدفوعات الفوائد مجمل الإيرادات الحكومية[17] في الربع الأول من العام المالي 2024/2023، في سابقة كانت الأولى من نوعها منذ عشر سنوات، لتبلغ الفوائد 142.5% من الإيرادات.

تحسنت هذه النسبة مع تزايد الإيرادات خلال الشهور التالية لتصبح نسبة الفوائد 77% من الإيرادات بحلول الشهر العاشر من العام المالي. أما في الموازنة الجديدة، وبحسب الأرقام المبدئية

17 مصطفى عيد، «لأول مرة في 10 سنوات.. مدفوعات فوائد الديون تتجاوز إيرادات الحكومة»، موقع مصراوي، 6 ديسمبر 2023، https://rb.gy/xue0d1

المخططة دون صدمات أو تغير في أسعار الصرف، فتمثل فوائد الديون المحلية والأجنبية 70% من الإيرادات العامة المنتظر تحصيلها والتي تبلغ 2.625 تريليون جنيه.

وإذا حسبنا نصيب الفرد من مدفوعات فوائد الديون الحكومية المتضخمة فإنه يبلغ 17.2 ألف جنيه سنويًا، في حين يبلغ نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة مثلا 1887 جنيهًا سنويًا.

وبينما يلعب تراجع سعر الصرف دورًا في تزايد عبء فوائد الديون الخارجية، فإن سعر الفائدة البنكية يلعب الدور الأكبر في تزايد ارتفاع الفوائد في المجمل، خاصة وأن فوائد الديون المحلية بلغت 1.6 تريليون جنيه في موازنة العام الجديد.

ويعتبر رفع سعر الفائدة من الأدوات التقليدية التي يتم اللجوء إليها لمحاربة التضخم، لذلك تم رفعه أكثر من مرة خلال العامين الماضيين مع التخفيضات المتتالية لسعر صرف الجنيه وزيادة معدل التضخم. لكن بالنظر إلى أوضاع الاقتصاد المصري فإن تأثير سعر الفائدة على التضخم أثبت محدوديته في مقابل تأثيرها البالغ على مالية الدولة وتزايد ديونها العامة، ما يؤدي إلى زيادة التضخم في نهاية الأمر.

فالدولة في مصر هي أكبر مقترض من الجهاز المصرفي المحليّ من خلال بيع السندات وأذون الخزانة، والتي تمثل وحدها نصف مدفوعات الفوائد في الموازنة الجديدة. وزاد حجم ما تقترضه الدولة محليًا بشكل مستمر منذ 2011، بينما تراجع اقتراض القطاع الخاص من الجهاز المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 42% في 2008 إلى 27% فقط في 2020[18].

وبالتالي يؤدي الإصرار على هذه السياسة، التي يشجعها صندوق النقد أيضًا باعتبارها وسيلة للحد من التضخم، إلى نزح المزيد من الموارد من مجالات الإنفاق الاجتماعي والتنموي إلى البنوك والمؤسسات المحلية والدولية المقرضة للدولة، التي تتراكم أرباحها من خلال تلك العملية.

ومن المثير للقلق أن نجد العجز الكلي في الموازنة، الذي يمثل الفرق بين الإيرادات والمصروفات العامة بعد استبعاد أقساط الديون، أقل من مدفوعات الفوائد على الديون. فقد بلغ العجز 1.243

18 عمرو عادلي، «من يتحمل تكلفة زيادة سعر الفائدة»، موقع المنصة، يناير 2023، https://manassa.news/stories/8960

تريليون جنيه في الموازنة الجديدة، بنسبة 7.3% من الناتج المحلي، بينما وصلت الفوائد إلى 1.834 تريليون جنيه، بنسبة 10.7% من الناتج، فيما يوضح دور خدمة الديون في تزايد العجز. وبالتالي فإن اللجوء إلى الاقتراض الذي يُبرَر دائمًا بأنه وسيلة لسد العجز، زاد حتى تجاوزت فوائده وحدها قيمة العجز.

أما باستبعاد الفوائد، فإن الموازنة تحقق فائضًا أوليًا يبلغ 3.5%، وهو ما تصوره الحكومة باعتباره إنجازًا كونها قادرة على تحقيق فائض إذا ما اختفت مشكلة الديون. ويهتم صندوق النقد كثيرًا بمسألة الفائض الأولي، بينما تستمر معدلات الاقتراض وخدمة الدين في الارتفاع عامًا بعد عام، الأمر الذي يجعل هذا الفائض بلا جدوى عملية. وتصل نسبة الدين بشكل عام من الناتج المحلي في الموازنة الجديدة إلى ما بين 96.4% و101.9% (حسب طريقة حساب العلاقة بين ميزانية الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية).

وفي خطوة إيجابية قرر مجلس الوزراء في شهر مارس الماضي وضع سقف للدين العام، بلغ 16 تريليون جنيه بما يعادل 96.4% من الناتج، بهدف خفض الدين تدريجيًا، وذلك بناء على توصيات من صندوق النقد الدولي. لكن النسبة ما زالت مرتفعة جدًا بما يتطلب وضع تصور مختلف للسياسات الاقتصادية من أجل تخفيضها، بالإضافة إلى ضرورة إشراك البرلمان في تحديد سقف الدين وأولويات إنفاق الأموال المقتَرَضة، بدلًا من الوضع الحالي الذي تتولى فيه الحكومة وحدها هذا الملف بدون رقابة شعبية. في حين أن الحكومة كانت في الأصل هي المتسببة في تفاقم أزمة الديون وإنفاق الموارد التي تم اقتراضها على مشروعات غير منتجة أو مولدة للدخل، ولا حيوية لتحسين أحوال السكان.

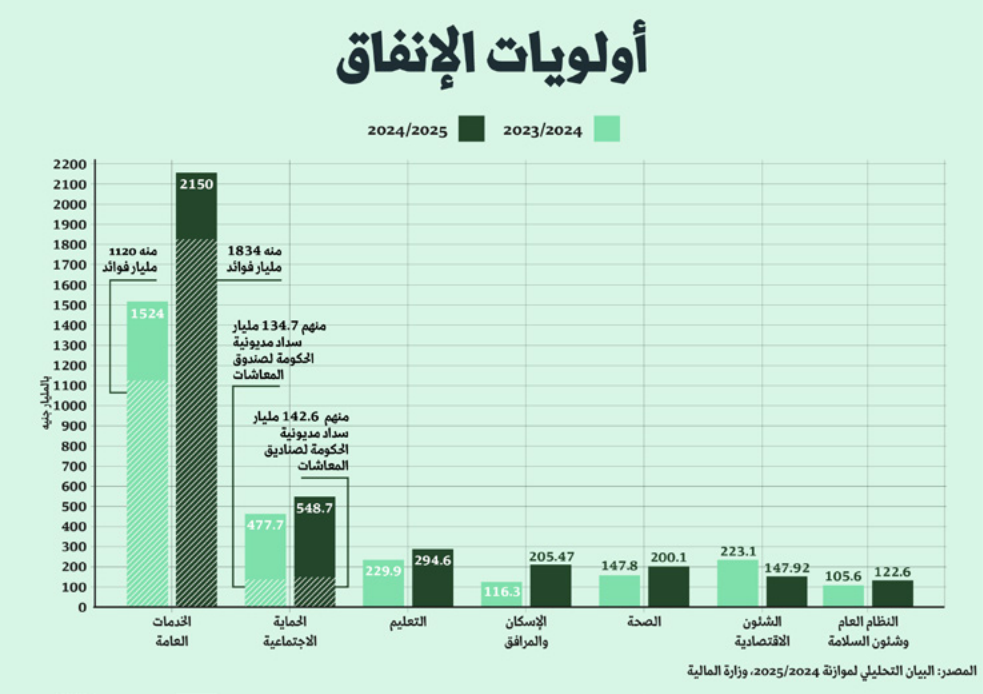

خلل في أولويات الإنفاق:

يحظي بند الخدمات العامة على الأولوية في المصروفات حسب التقسيم الوظيفي لموازنة العام الجديد[19]، بقيمة 2.1 تريليون جنيه، واستحوذ وحده على 55% من المصروفات. ويشمل هذا البند نفقات مجلس النواب، ومجلس الشيوخ، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة مجلس الوزراء، والمجالس التخصصية، ودواوين عموم المحافظات، والجهاز المركزي للمحاسبات، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية ومصالحها وعلى رأسها قسم الدين العام في الوزارة، المسؤول عن تضخم نفقات هذا البند لأنه يضم مدفوعات فوائد الديون البالغة 1.8 تريليون جنيه.

19 يتم تبويب الموازنة بمصروفاتها وإيراداتها وفقا لثلاثة أنواع من التقسيم، التقسيم الاقتصادي، والتقسيم الوظيفي والتقسيم الإداري، حيث تقسم النفقات مثلا حسب التقسيم الاقتصادي إلى بنود الأجور والدعم والمشتريات وفوائد الديون والاستثمارت، أما بحسب التقسيم الوظيفي فتصنف النفقات حسب الوظيفة التي تخدمها، وبالتالي تقسم إلى خدمات عامة وصحة وتعليم وثقافة وشؤون اقتصادية وتجارية وإسكان ونظام عام وحماية اجتماعية. أما التصنيف الإداري فيوضح توزيع النفقات بين المحافظات والجهات الإدارية.

لكن هذا البند يظل في درجة متقدمة في أولويات الإنفاق حتى بعد استبعاد الفوائد حيث يخصص له 316 مليار جنيه، ليأتي حينها في المرتبة الثانية بعد الحماية الاجتماعية.

ويستحوذ العاملون في القطاعات المندرجة تحت بند الخدمات العامة على نصيب مرتفع من الأجور، كما يحظى هذا البند بنصيب معتبر من الاستثمارات العامة، بلغ 17% في الموازنة الجديدة مقتربًا من نصيب بند الشؤون الاقتصادية الذي يشمل الشؤون التجارية والزراعة والري والإنتاج الحيواني والتعدين والطاقة والسياحة والاتصالات، وهي مجالات تطلب ميزانية للاستثمار، على خلاف الجهات التنفيذية والتشريعية التي يشملها بند الخدمات العامة. وتعتبر هذه النسبة مرتفعة بالرغم من أنها شهدت انخفاضًا كبيرًا بالمقارنة بالعام السابق، حين استحوذت وحدها على 39% من الاستثمارات الحكومية. ويرجح أن يكون الارتفاع الكبير الذي شهدته تلك الاستثمارات في العام الماضي تحديدًا مرتبطًا بإنشاء المقرات الحكومية والتشريعية في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة.

وقد جاء بند الحماية الاجتماعية تاليًا للخدمات العامة في أولويات الإنفاق بحسب التقسيم الوظيفي للميزانية، بمخصصات بلغت 548.7 مليار جنيه، تلاهما التعليم، فالإسكان والمرافق، ثم الصحة، تليها الشؤون الاقتصادية، ثم النظام العام وشؤون السلامة.

ورغم تأكيد وزارة المالية على أن تنشيط الاقتصاد من أهداف الموازنة الجديدة فقد تراجع الإنفاق على بند الشؤون الاقتصادية (والذي يشمل الشؤون التجارية والزراعة والري والإنتاج الحيواني والتعدين والطاقة والسياحة والاتصالات)، بنسبة 34% مقارنة بالعام السابق، وكان البند الوحيد الذي شهد تراجعًا في مخصصاته حسب التقسيم الوظيفي. وتراجعت الاستثمارات الموجهة لبند الشؤون الاقتصادية بنحو 45% مقارنة بالعام السابق.

وقد شهد إنفاق الدولة على الاستثمار عمومًا انخفاضًا في الموازنة الجديدة بنحو 15%، وتراجع نصيبه من الناتج المحلي ليبلغ 3%، في استجابة لمطالب صندوق النقد بالحد من الإنفاق على الاستثمارات العامة. وانعكس هذا التراجع على العديد من مجالات الإنفاق، إلا أن بعضها لم يتأثر، مثل مخصصات الاستثمار في بند الإسكان والمرافق التي شهدت زيادة كبيرة بلغت 82%

واستمر تجاهل الحكومة للالتزام الدستوري بالنسبة المحددة كحد أدنى للإنفاق على التعليم والصحة في الموازنة الجديدة. فقد زادت مخصصات التعليم بنحو 28% في الموازنة مقارنة بالعام السابق، إلا أن نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي استمرت في التراجع لتبلغ 1.72% بدلًا من 1.94% في العام السابق، مستكملة مسارها الهابط خلال الأعوام الماضية، ومبتعدة أكثر فأكثر عن النسب المحددة في الدستور.

كما شهد الإنفاق على الصحة أيضًا زيادة في المخصصات بنسبة 35.4% عن العام السابق، إلا أن نسبته من الناتج المحلي انخفضت من 1.24% إلى 1.17%

ويلزم الدستور المصرى الصادر عام 2014 الحكومة بزيادة نسبة الإنفاق على التعليم والصحة لتصل إلى نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 3 سنوات، ويصير هذا استحقاقًا دستوريًا لا بد من تنفيذه، وبموجبه يحصل التعليم الجامعي وقبل الجامعي على 6% من الناتج المحلي، والصحة على3%. ولكن ما حدث خلال تلك الفترة هو العكس، فقد اتخذت تلك المخصصات منحنى نزوليًا.

واعترف رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي[20] العام الماضي بأن الحكومة لا تلتزم بالحد الأدنى الدستوري للإنفاق العام على التعليم والصحة، وذلك بعد يومين من تأكيد وزير المالية عكس ذلك أمام مجلس النواب.

ورغم ذلك فإن البيان المالي لموازنة العام الجديد يشير مجددًا إلى التزام الدولة بالنسب الدستورية، ويورد أرقاما للإنفاق على التعليم والصحة تختلف عن تلك الواردة في تفاصيل الموازنة في ذات البيان.

20 «لأول مرة: الرئيس يعترف بتجاهل الحكومة لنسب التعليم والصحة الدستورية»، بيان صحفي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 17 يونيو 2023، https://rb.gy/sanpvk

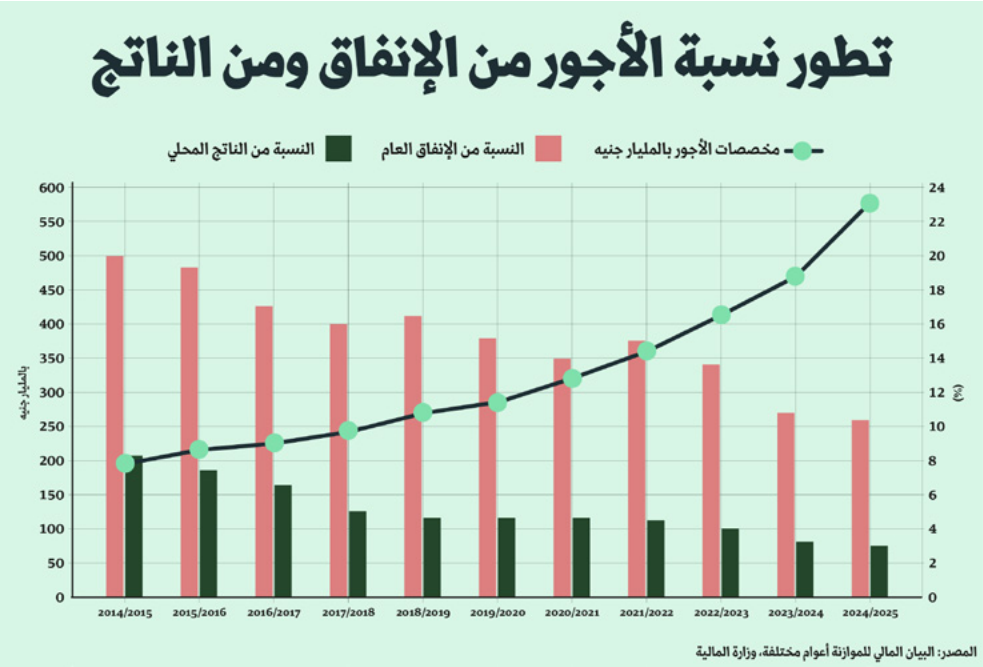

نصيب الأجور في تراجع مستمر:

اتخذ بند الأجور في الإنفاق الحكومي مسارًا نزوليًا على مدى السنوات العشر الماضية، وتراجعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي من 8.2% في عام 2015/2014 إلى ما يقل عن نصف هذه النسبة في العام المالي الجديد، لتبلغ 3.4%

واتجهت الدولة إلى تقليل عدد العاملين بالقطاع الحكومي خلال تلك الفترة، فانخفض عددهم بنحو 17%، ليصل إلى 4.98 مليون موظف في عام 2022. لكن تراجع الإنفاق على الأجور كان أكبر كثيرًا من تراجع عدد العاملين، ويعكس الاتجاه التقشفي الذي تتخذه السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الاجتماعي والتوسع في المقابل في خدمة الديون.

يمثل العاملون بالقطاع الحكومي، الذي يشمل الجهاز الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية، بالإضافة للقطاع العام وقطاع الأعمال العام، نحو 18% من إجمالي القوى العاملة في مصر، وفقًا لأحدث بيانات جهاز التعبئة العامة والإحصاء.

ورغم زيادة الإنفاق على الأجور اسميًا بنسبة 22% مقارنة بالموازنة السابقة، لتبلغ مخصصاتها 575 مليار جنيه، فإن حساب القيمة الحقيقية التي تأخذ معدل زيادة أسعار المستهلكين في الحسبان يُظهر انخفاض الإنفاق الحقيقي على الأجور بنسبة 26% في الموازنة الجديدة.

لكن العاملين الحكوميين لا يعانون بنفس القدر من التراجع النسبي في قيمة الأجور، فتوزيع الأجور والمزايا يختلف كثيرًا حسب القطاع الذي يعملون به. يصل نصيب العاملون في قطاع الصحة مثلًا إلى 95 مليار جنيه من ميزانية الأجور، وهو قطاع يضم عددًا كبيرًا من العاملين ومقدمي الخدمة في محافظات مصر المختلفة، بينما يحصل العاملون في قطاع الخدمات العامة على نصيب مقارب من الإنفاق يبلغ 91.2 مليار جنيه، وهو قطاع محدود في عدد الموظفين حيث يشمل كبار موظفي الدولة من العاملين في أجهزة تشريعية وتنفيذية غير خدمية في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ورئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ودواوين المحافظات ووزارتي المالية والخارجية.

كما يستحوذ العاملون في الجهاز الإدارى عمومًا على 42% من إجمالي الأجور[21] بينما تبلغ نسبتهم 34% فقط من موظفي الحكومة. ولهم أيضًا النصيب الأكبر من الأجور الإضافية، فيحصلون على نحو 87% من المكافآت التشجيعية و71% من الجهود غير العادية و61% من حوافز العاملين بالكادرات الخاصة. بينما يحصل العاملون بالمحليات على 43% من مجمل الأجور رغم أن نسبتهم 55% من الموظفين، ويحظون بنسب أقل كثيرًا من المكافآت والحوافز.

الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

زادت مخصصات الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية في الموازنة الجديدة بنسبة 20% مقارنة بالعام السابق، لتبلغ 635.9 مليار جنيه، إلا أن القيمة الحقيقية للإنفاق على هذا البند تراجعت بنسبة 11% بتأثير التضخم المرتفع.

وانخفض نصيب الإنفاق على الدعم من مجمل النفقات العامة على مدار السنوات العشر الماضية، كما

21 عبد الفتاح الجبالي، قراءة في موازنة 2025/2024 «3»، الموقع الإلكتروني لجريدة الأهرام، 5 يونيو 2024، https://rb.gy/c8y2m2

انخفضت نسبته من الناتج المحلي من 8% في العام المالي 2015/2014 إلى 3.7% في الموازنة الجديدة، في إطار برامج التمويل التي وقعتها مصر مع صندوق النقد منذ 2016. ويؤكد الصندوق دائمًا على ضرورة خفض الإنفاق على الدعم، خاصة دعم الطاقة، باعتباره مصدر من مصادر الخلل في مالية الدولة، وأنه لا يذهب إلى مستحقيه، وأن الدعم النقدي الموجه إلى فئات بعينها أفضل من الدعم السلعي المعمم[22]. كما يزعم صندوق النقد بشكل متكرر بأن تخفيض مخصصات الدعم «غير الكفء» هذه، سيحقق وفورات يمكن توجيهها إلى تحسين الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة، بينما تشير التجربة إلى أن تقليص الدعم بكل ما رتبه من تخفيض لمستويات معيشة السكان وزيادة في معدلات التضخم لم يحقق هذا الهدف، وإنما تم توجيه أي وفورات ناتجة عن تلك الإجراءات التقشفية إلى خدمة الديون[23].

من المهم توضيح أن نصف مخصصات بند الدعم على الأقل توجه في حقيقة الأمر إلى مجالات بعيدة عن الحماية الاجتماعية. حيث يحظى دعم الأنشطة الاقتصادية بنحو 47 مليار جنيه، ويشمل ذلك دعم الأنشطة الصناعية والزراعية الذي يتضمن تحمل الخزانة العامة للضرائب العقارية على المباني المستخدمة في الأنشطة الصناعية لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 2025، كما يشمل دعم فائدة القروض للأنشطة الصناعية، ودعم تخفيض سعر الكهرباء الموجهة للمصانع، بالإضافة إلى دعم تنشيط الصادرات الذي يستحوذ وحده على 23 مليار جنيه من مخصصات الدعم!

كما يوجَه ما يقرب من ربع ميزانية الدعم إلى سداد مديونيات الحكومة لدى صناديق التأمينات الاجتماعية. أما دعم المنتجات البترولية والذي تبلغ قيمته في الميزانية الجديدة 154.5 مليار جنيه، ويستحوذ على 24% من مخصصات الدعم رغم كل البرامج التي تبنتها الحكومة لتخفيضه خلال السنوات الماضية، والتي انعكست بالسلب على مستويات المعيشة ومعدلات ارتفاع الأسعار، فإن الجزء الأكبر منه يوجه إلى القطاعات الإنتاجية ولا يستفيد القطاع العائلي إلا بنحو الخُمس من مخصصاته فقط[24].

22 IMF Country Report No. 24/98, Arab Republic of Egypt, First and Second Reviews under the Extended Arrangement under the Extended Fund Facility, Staff Report, April 2024.

23 أسامة دياب، «صندوق النقد الدولي وإنهاء دعم الطاقة في مصر»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر 2023، https://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/sndwq_lnqd_ldwly_wnh_dm_ltq_fy_msr.pdf

24 سلمى حسين، «فاتورة الأخطاء الأربعة: الخطة المصرية- الصندوقية لرفع أسعار الطاقة»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، سبتمبر 2020، https://shorturl.at/JQRG6

وفي مقابل ستة مليارات خصصتها الدولة لدعم الكهرباء الموجهة للصناعة، فإن بند الكهرباء المدرجة تحت مخصصات الدعم السلعي، وهو المكان الذي يفترض أن يظهر فيه أي دعم موجه للمستهلكين في الموازنة، ارتفع من صفر في مشروع موازنة عام 2024/2023 - تم تعديلها إلى 2 مليار جنيه قبل نهاية العام - ثم زاد إلى 2.5 مليار جنيه في موازنة العام الجديد. ويعتبر هذا المبلغ ضئيلًا بالنسبة لمالية الدولة ولا يتناسب مع الحديث الحكومي المتكرر[25] عن ما تتحمله الدولة من فروق أسعار الكهرباء المقدمة للقطاع المنزلي حتى لا يتحملها المواطنون، الأمر الذي يشير إلى غياب الشفافية ونقص المعلومات المعلنة، حيث لا تظهر الأرقام التي تدعم الخطاب الحكومي في وثيقة الموازنة بل أن بعض الأرقام الموجودة في الموازنة تتناقض بشكل صريح مع الخطاب الحكومي.

وقد قفزت أسعار خدمات الكهرباء للمستهلكين قفزات متتالية خلال السنوات الماضية مع خطة الدولة لترشيد الدعم حتى أصبحت عبئًا ثقيلًا على الأفراد والأسر، وكان آخر رفع لأسعار شرائح استهلاك الكهرباء قبل الموازنة الجديدة قد تم تطبيقه في يناير الماضي[26]. في الوقت الذي تثير فيه انقطاعات التيار الكهربائي مؤخرًا استياءً شديدًا بين المستهلكين[27]، الذين صاروا يدفعون تكلفة مرتفعة لخدمة لا يتلقونها بشكل منتظم. وبررت الحكومة تزايد الانقطاعات في التيار بزيادة الاستهلاك نتيجة لموجات الحر الشديدة وعدم كفاية الغاز المتاح لتغطية زيادة إنتاج محطات الكهرباء، في الوقت الذي تأثرت فيه وارداتنا من «دول الجوار» بأعطال فنية على حد التصريحات الرسمية[28].

دعم الخبز والسلع التموينية:

أعلنت الحكومة عن رفع أسعار الخبز المدعم 300% قبل شهر من بداية العام المالي الجديد، وهو

25 صراع تخفيف الأحمال.. من يدفع فواتير الدعم الحكومة أم المواطن؟، موقع جريدة أخبار اليوم، 26 مايو 2024، https://shorturl.at/q5uSU

26 «ارتفاع أسعار الكهرباء في مصر بـ شرائح الاستهلاك الجديدة 2024»، موقع جريدة المصري اليوم، 2 يناير 2024، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3067191

27 محمد الخولي وآخرون، «لا عدالة في انقطاعات الكهرباء.. يا بخت من كان جاره واصل»، موقع المنصة، 25 يونيو 2024، https://shorturl.at/eV63P

28 «تأثر إنتاج الغاز في دولة من دول الجوار.. رئيس الوزراء يكشف سبب تفاقم أزمة قطع الكهرباء أمس»، موقع مصراوي، 25 يونيو 2024، https://shorturl.at/uwN85

قرار أثار السخط بسبب تأثيره المباشر على الفقراء وتعريضه الكثيرين منهم لخطر الجوع الفعلي، مقابل تحقيق وفورات مالية في الموازنة كما بررت الحكومة القرار، ولكنها وفورات محدودة التأثير. فدعم الخبز يستحوذ على نسبة ضئيلة من النفقات الحكومية في مقابل ارتفاع عدد المستفيدين منه وأهمية الدور الذي يلعبه في توفير حد أدنى من التغذية للفئات الأكثر فقراً واحتياجًا.

ففي مشروع موازنة العام المالي 2024 /2025 بلغت مخصصات دعم رغيف الخبز 90.7 مليار جنيه، بما يمثل 1.6% من إجمالي الإنفاق العام (المسمى في وثيقة الموازنة بالاستخدامات)، ولا تزيد نسبته عن 0.5% من الناتج المحلي لمصر. يحصل المواطنون على الخبز المدعم عن طريق بطاقات التموين، ويستفيد به نحو 69.9 مليون فرد حسب البيان المالي لموازنة العام الجديد. وبذلك يكون نصيب الفرد من دعم الخبز 1298 جنيه سنويًا (ما يعادل 27 دولار للفرد في السنة بسعر الصرف الحالي).

يستحق المواطن هذا القدر اليسير من الدعم بالنظر إلى ضآلته مقارنة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الذي يشارك فيه، والذي يبلغ نصيبه منه نحو 131.5 ألف جنيه سنويًا (بافتراض توزيع الناتج على السكان بالتساوي)، وبالنظر إلى دور الدولة في استخدام الموارد بما يكفل حصول السكان على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتمد المصريون - وخاصة الفقراء منهم- على الخبز بشكل أساسي في غذائهم اليومي، لذلك كان القمح مسؤولًا عن توفير نحو 39٪ من السعرات الحرارية اليومية للمصريين خلال السنوات الماضية. وزاد اعتماد الفقراء على الخبز بشكل واضح منذ جائحة كورونا في 2020، نتيجة عدم القدرة على توفير السلع الغذائية الأخرى كاللحوم والخضروات والفاكهة، فاستهلاك القمح ومنتجاته وعلى رأسها الخبز، يزيد مع ارتفاع التضخم في أسعار السلع الأخرى، بالتالي تؤدي زيادة أسعار الخبز إلى تخفيض الكميات المستهلكة منه، الأمر الذي يعرض الكثير من المصريين الفقراء لخطر الجوع الحقيقي، وعدم الحصول على السعرات الحرارية اللازمة للحياة يومياً.

ورغم زيادة المبلغ المخصص لدعم الخبز في الميزانية الجديدة بنحو 7 مليارات جنيه، فإن القيمة الحقيقة لهذا الدعم بعد حساب أثر ارتفاع أسعار المستهلكين انخفضت 26% مقارنة بالعام السابق. ولا تحقق زيادة سعر بيع الخبز المدعم للمستحقين وفورات بأكثر من 11.5 مليار جنيه سنويًا،

وفقًا لحسابات المبادرة المصرية[29]، وهو مبلغ محدود وكان يمكن توفيره من بنود أخرى كثيرة داخل الموازنة دون المساس بالحقوق الأساسية للفقراء.

ويندرج دعم الخبز تحت بند الدعم التمويني، والذي يغطي كذلك دعم سلع البطاقات التموينية التي يستفيد بها 62.2 مليون فرد حسب البيان المالي للموازنة، يحصل بموجبها كل فرد مقيد على البطاقة على سلع بقيمة 50 جنيه، بحد أقصى أربعة أفراد مقيدين على البطاقة. أما من زاد عن الأفراد الأربعة، فيحصل على دعم سلعي بقيمة 25 جنيه في الشهر. ولا تتجاوز نسبة الدعم التمويني كله 0.8% من الناتج المحلي.

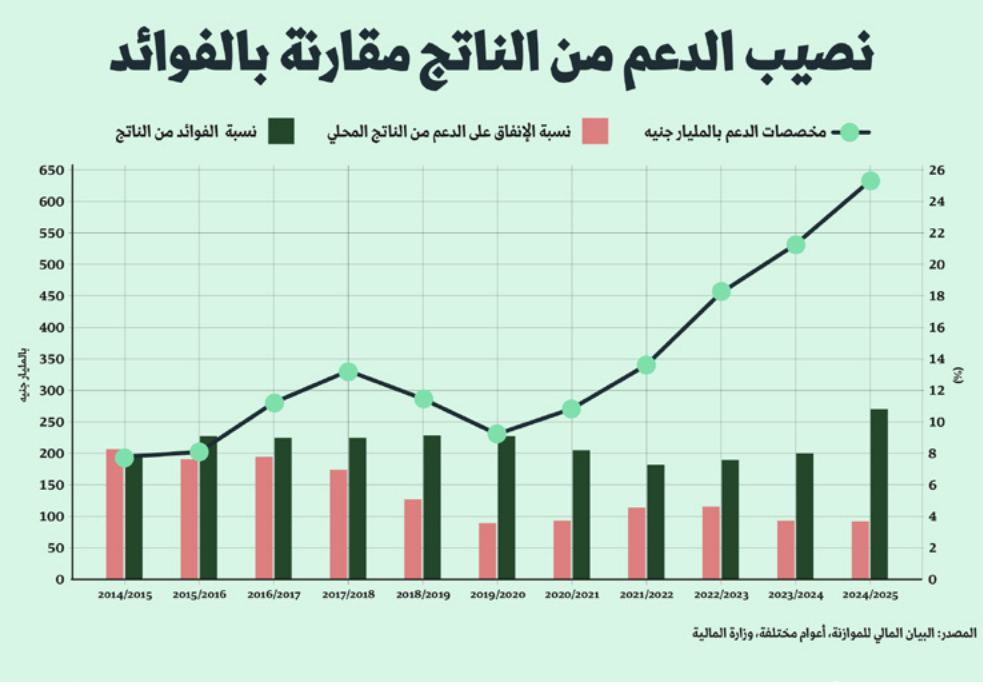

29 «التقشف يلتهم عيش المصريين.. الحكومة تزيح آخر صخرة تحمي الفقراء، بيان صحفي للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 30 مايو 2024، https://www.eipr.org/press/2024/05/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B4%D9%81-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%B9%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B2%D9%8A%D8%AD-%D8%A2%D8%AE%D8%B1-%D8%B5%D8%AE%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1

الدعم النقدي والسلعي:

أثار تخفيض دعم الخبز الجدل مجددًا حول الدعم النقدي والسلعي وأيهما أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع صدور تصريحات حكومية حول التحول بشكل كامل من الدعم السلعي إلى النقدي[30].

وتختلف زوايا النظر لمسألة الدعم بحسب التصور حول دور الدولة في الحماية الاجتماعية، والمنطلق الأساسي للتحليل في هذه الورقة هو أن تضمن الدولة توفير الحقوق الأساسية لمواطنيها، من خلال توجيهها للاقتصاد نحو خلق فرص عمل كافية وتوفير أجور عادلة، وتقديم أنواع من الحماية الاجتماعية لسكانها لا توفرها قوى السوق بطبيعة الحال، خاصة في بلد يقع ثلث سكانه على الأقل تحت خط الفقر.

من جهة أخرى فإن السياسات التي يتم وضعها في هذا الخصوص تختلف باختلاف الظروف، فإذا كان المصريون يعانون في السنتين الأخيرتين بالذات من مستويات عالية من التضخم في الأسعار تضغط على مستوى معيشتهم بشكل غير مسبوق، يصعب التكيف معه بالنسبة لأغلبية الشعب المصري، ويرشح أعدادًا متزايدة منهم للنزول تحت خط الفقر، فإن هذه الفترات تقتضي في حقيقة الأمر أن تزيد الدولة من الدعم بكل أشكاله وأن تستثمر في رفع كفاءته، لا أن تقوم بتخفيضه وإلغاء أشكال كاملة من الدعم.

وبعيدًا عن مزايا وعيوب الدعم النقدي في العموم، فإن لحظات التضخم المرتفع والتخفيض المتكرر لسعر صرف العملة ليست الأنسب لتطبيق هذا النظام في كل الأحوال، حيث ستقل القيمة الحقيقية للنقود التي سيحصل عليها المستحقون وقدرتها الشرائية في زمن قياسي، في حين أن تقدير

30 «خطة الحكومة للتحول للدعم النقدي: ألف جنيه للفرد ورفع الخبز والبنزين والكهرباء»، موقع مصراوي، 28 مايو 2024، https://www.masrawy.com/news/news_egypt/de D8%AE%D8%B7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%/2589722/28/5/tails/2024 %D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA %D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85- %D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D8%A3%D9%84%D9%81- %D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87-%D9%84%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF- %D9%88%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A8%D8%B2- %D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D8%B2%D9%8A%D9%86-%D9%88%D8%A 7%D9%84%D9%83%D9%87%D8%B1%D8%A8%D8%A7%D8%A1

مبلغ الدعم النقدي يتغير ويعاد تقييمه ببطء شديد وبشكل لا يتناسب في العادة - في أي منظومة دعم نقدي مباشر - مع الأثر التضخمي لتخفيض سعر صرف العملة بشكل متكرر. بينما يضمن الدعم السلعي في المقابل الحصول على حد أدنى من السلع التي توفر السعرات الحرارية المطلوبة لأغلبية المواطنين، بما يحافظ على الصحة العامة للسكان كحق أساسي، ويضمن كذلك الحفاظ على قدرتهم الإنتاجية.

وقد ظهر هذا بشكل جزئي مع تحول نظام الدعم التمويني إلى قيمة نقدية محددة سلفًا لكل مستحق، ليحصل على سلع بما يعادل هذه القيمة فقط، بعد أن كان يضمن في السابق حصوله على عدد محدد من السلع بشكل مباشر، وكانت السلع المقدمة في منظومة الدعم هي التي توفر الحد الأدنى من الأمن الغذائي مثل الزيت والأرز والسكر. وترتب على هذا التغيير انخفاض كمية السلع التي يحصل عليها المستحقون وصارت مرشحة لأن تقل باستمرار لأن أسعارها تزيد بمعدلات أعلى كثيرًا من زيادات الدعم.

وتقدم الدولة دعما نقديًا للأسر الأكثر فقراً في إطار برنامجي تكافل وكرامة، بالإضافة إلى معاش الضمان الاجتماعي، وتدرج هذه التحويلات النقدية في بند واحد في الموازنة خُصص له 40 مليار جنيه، وتغطي هذه التحويلات 5200 أسرة بحسب البيان المالي. تبلغ نسبة هذه المخصصات من إجمالي ميزانية الدعم 6%، أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فلا تتجاوز 0.2%.

وتحصل الأسر المستفيدة من معاش تكافل على 736 جنيهًا شهريًا، بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ تتراوح بين بين 75 و125 جنيهًا، يحصل عليها بحد أقصى 3 تلاميذ في كل أسرة.

أما كرامة فيقدم للفرد 708 جنيهات، وبحد أقصى 3 أفراد في الأسرة.

بينما يعطي معاش الضمان الاجتماعي 535 جنيها للفرد واحد، تزيد إلى 745 جنيهًا لأسرة من أربعة أفراد فأكثر.

وتتعرض قيمة المبالغ المقدمة في برامج الدعم النقدي للتآكل مع ارتفاع مستويات الأسعار وتراجع قيمة العملة، بينما لا توجد قاعدة لزيادتها أو ربطها بمعدل التضخم، كما أنها ظلت دائمًا أقل من حد الفقر الرسمي حتى بعد زيادتها أكثر من مرة خلال العامين الماضيين.

وكانت قيمة خط الفقر القومي 857 جنيه شهريًا للفرد في عام 2020/2019، حسب آخر بحث منشور للدخل والإنفاق[31]، وبلغ متوسط حجم الأسرة في هذا البحث 4 أفراد، مما يعني أن الأسرة كانت تحتاج 3462 جنيه شهريًا حتى لا تقع تحت خط الفقر.

ولم يصدر جهاز الإحصاء البيانات الأحدث حتى وقت نشر هذه الورقة، رغم أنها يفترض أن تنشر كل عامين، إلا أنه بحساب هذا المبلغ في ظل نسب التضخم المتصاعدة من وقتها حتى الآن - حسب البيانات الرسمية- تصبح حافة الفقر للأسرة 5557 جنيه شهريًا على أقل تقدير.

ويدفع تدهور القدرة الشرائية قطاعات أوسع من السكان إلى ما تحت خط الفقر، ففي أعقاب تخفيض قيمة الجنيه (من سعر 8.9 إلى 16 جنيه للدولار) ورفع أسعار السلع والخدمات الحكومية عام 2016 زاد عدد الفقراء نحو خمسة ملايين شخص. ومن المتوقع أن تشهد أعداد الفقراء زيادة أكبر خلال موجة التضخم الأخيرة، خاصة وأن القدرة الشرائية للجنيه شهدت تدهورًا أكبر بكثير خلال العامين الماضيين بانخفاض سعره من 16 إلى نحو 48 جنيه للدولار الواحد. هو ما أن يعني ملايين أخرى ستكون في حاجة ماسة إلى الدعم.

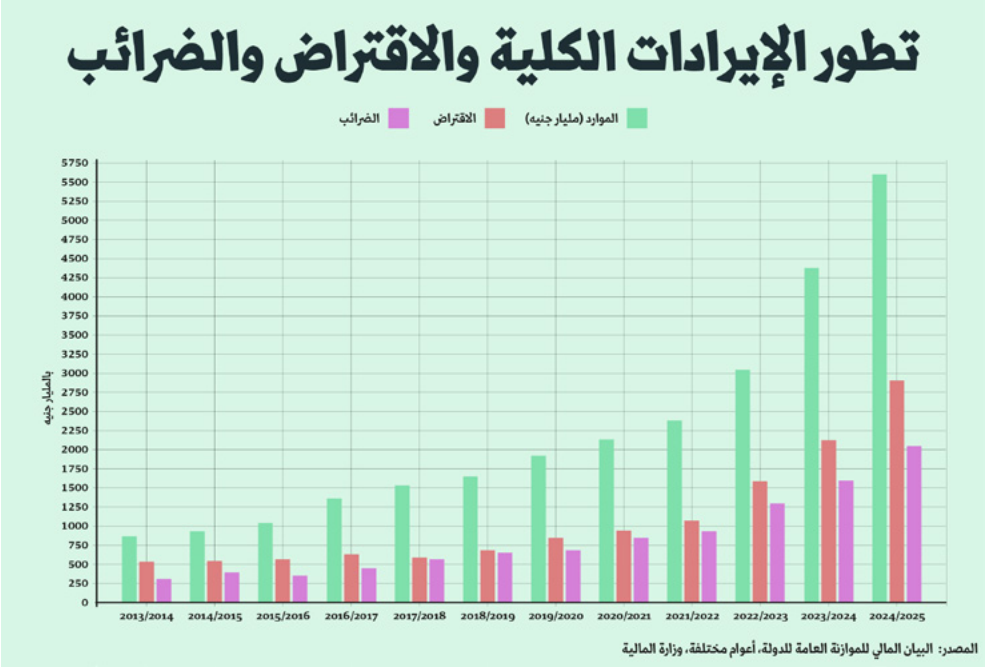

31 بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020/2019

الإيرادات والضرائب:

عند النظر إلى الجانب الآخر من الميزانية وهو جانب الموارد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل النفقات المخطط لها في العام الجديد، سنجد أن مسألة الاستدانة تلعب دور البطولة في هذا الجانب أيضًا. فحصيلة الضرائب المتوقعة لا تغطي سوى 36% من إجمالي النفقات، بينما تخطط الحكومة للاستدانة من الداخل والخارج بقيمة 2.8 تريليون جنيه، ما يعادل 51% من الموارد المطلوبة في 2025/2024. ويعني ذلك أن مخصصات سداد الديون ستستمر في الارتفاع خلال السنوات المقبلة، على حساب كل البنود الأخرى المطلوبة لتلبية احتياجات السكان وتنمية الاقتصاد.

أما إذا استبعدنا القروض من الحساب نجد أن الضرائب تمثل 77% من ما يسمى في الموازنة بـ«الإيرادات»، وهو الجزء الذي يغطي المصروفات باستبعاد مخصصات سداد القروض. ويعنى هذا أن الجزء الأكبر من الديون الجديدة التي سيتم اقتراضها هدفه سداد أقساط الديون السابقة (56% من الديون الجديدة لسداد ديون قديمة)، وهو ما يعني أننا محبوسون في حلقة مفرغة لا تنتهي بل تتوسع.

أما النسبة الباقية من الاقتراض المخطط للعام الجديد فهي موجهة لسد عجز الموازنة (الفرق بين المصروفات والإيرادات)، والذي تساوي قيمته - دون أي صدفة- أكثر من ثلثي قيمة مدفوعات فوائد الديون، أي أن العجز المطلوب تغطيته تقوده الديون أيضًا.

وتستحوذ فوائد الديون المحلية والأجنبية على حوالي 91% من حصيلة الضرائب المتوقعة في العام المالي الجديد. وهو ما يعني أن دافعي الضرائب يمولون في الحقيقة أرباح مقرضي الدولة من بنوك وأفراد ومؤسسات، في الداخل والخارج.

يتطلب تحسين مالية الدولة وتقليل الاعتماد على الاستدانة نظامًا ضريبيًا أكثر عدالة وكفاءة، فمن المفترض أن تكون الضرائب المصدر الرئيسي للتمويل في ميزانية الدولة، لكن حصيلتها في مصر منخفضة بالنظر إلى حجم الاقتصاد وبالمقارنة مع الدول المثيلة لها في العالم، وتبلغ نسبة الضرائب من الناتج المحلي 11.8% فقط.

وترجع محدودية الحصيلة في جزء منها إلى طبيعة تحيزات الدولة وأولوياتها، فكما يظهر من موازنة العام الجديد (وسابقاتها أيضًا) لا تجمع الدولة الضرائب الكافية والمناسبة من الشركات والأفراد الذين يحققون مكاسب وأرباح، تقتضي دفع الضرائب نظير استفادتهم بالموارد وتحقيقا لمقتضيات العدالة، ولا من

أصحاب الثروة العقارية التي صارت أكبر مخزن للقيمة في مصر. بينما تلجأ الدولة إلى التوسع في جمع الضرائب من جيوب الأفراد الذين لا يحققون الأرباح، سواء بشكل مباشر كما في الضريبة على المرتبات أو بشكل غير مباشر على ما يستهلكونه من سلع وخدمات في شكل ضرائب مثل ضريبة القيمة المضافة التي تحصل بنسب متساوية استهلاك الجميع بغض النظر عن التفاوت في الدخول والثروات.

فالمستهلكون والأفراد العاملون بأجر يمولون 44% من إجمالي الحصيلة الضريبية في العام الجديد، بينما تساهم الشركات المحققة للربح بنحو 12% فقط من هذه الحصيلة، وتشارك قناة السويس وهيئة البترول (والشريك الأجنبي) بـ 12% من إجمالي الضرائب، إضافة إلى 10% من الحصيلة تأتي من الضرائب على أذون الخزانة والسندات.

ولا تساهم الضرائب على النشاط التجاري والصناعي بأكثر من 5.5% من الحصيلة الضريبية، ويتضاءل نصيب أصحاب المهن الحرة (من أطباء ومهندسين ومحامين وغيرهم) إلى 0.8% فقط.

بينما ظلت ضرائب الأرباح الرأسمالية على التعاملات في البورصة غير مفعلة رغم مرور عشر سنوات على صدور القانون الخاص بها. وتم مد وقف تطبيقها بتأثير من أصحاب المصالح النافذين في هذا المجال، رغم عدالتها كضريبة على أرباح غير إنتاجية، وسهولة تحصيلها مقارنة بغيرها من الضرائب التي تتطلب الحصر و يصعب فيها الحصول على البيانات - ما يجعلها وسيلة سهلة ومنطقية لتعظيم الحصيلة الضريبية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.

أما الضرائب العقارية التي تعتبر أحد صور ضرائب الثروة، فلا تنتظر منها الحكومة غير 0.4% من الحصيلة المقدرة للسنة الجديدة، بقيمة 8 مليارات جنيه فقط، في الوقت الذي وصل فيه سعر بيع الفيلا الواحدة في بعض المناطق إلى نصف مليار جنيه[32]، مع اتجاه أصحاب الثروات بشكل متزايد إلى استثمار أموالهم في العقارات التي تتضاعف أسعارها عاما بعد عام.

32 أغلى فيلات في مصر.. بعضها يصل سعره إلى 775 مليون جنيه، موقع العربية، 11 ديسمبر 2023، https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2023/12/11/%D8%A3%D8%BA%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A8%D8%B9%D8%B6%D9%87%D8%A7-%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%B3%D8%B9%D8%B1%D9%87-775-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86--%D8%A7%D9%84%D9%89%D8%AC%D9%86%D9%8A%D9%87

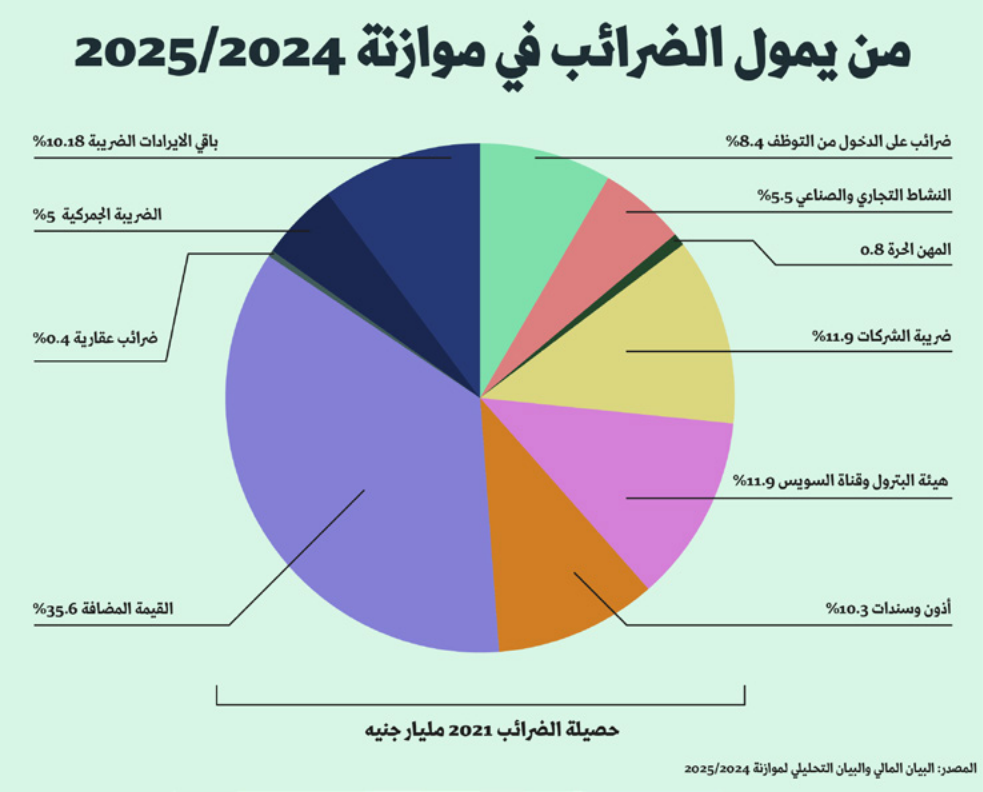

يعكس هذا النمط في توزيع الحصيلة الضريبية إهدارًا للموارد والإمكانيات من جانب، وإخلالًا كبيرًا بالعدالة الضريبية من جانب آخر، حيث تتوسع الدولة في التحصيل من الأطراف المضمونة التي لا توجد لديها فرصة للتهرب، ولا توجد أصوات معبرة عن مصالحها لتعترض، مثل الموظفين ومستهلكي السلع والخدمات. بينما تترك المساحات العديدة المتاحة لزيادة الحصيلة الضريبية من الجهات التي تحقق أرباحًا ضخمة لكنها تتطلب جهدًا أكبر في التحصيل - فضلًا عن أن هذه الجهات أكثر قدرة من المواطن العادي على الضغط السياسي لحماية مصالحها المادية.

ويشارك صندوق النقد الدولي بدوره في تعزيز هذا الاتجاه، في إطار شراكته الحالية مع الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية. فهو يؤكد في تقرير المراجعة للقرض الممنوح لمصر أن إيراداتها من الضرائب منخفضة مقارنة بالدول الواقعة في نفس فئة الدخل، لكنه يركز بدوره على فرص زيادة ضريبة القيمة المضافة التي «ستضيف إلى الحصيلة الضريبية ما يوازي 1%من الناتج المحلي».

ويوضح الصندوق في مراجعته الأخيرة أن الحكومة ستقدم في نوفمبر المقبل تعديلًا على قانون ضريبة القيمة المضافة، في إطار البرنامج المتفق عليه بين الطرفين، يزيد من كفاءة تحصيلها ويقلل من السلع والخدمات المستثناة منها. ولأن هذه الضريبة يتم تحميلها من المنتج إلى المستهلك فإنها تساهم مباشرة في رفع مستويات زيادة أسعار المستهلكين. وبالتالي فإن القرار الأوفق في لحظة تشهد تضخم مرتفع كالذي تعيشه مصر حاليًا يكون قرارًا بخفض ضريبة القيمة المضافة وليس رفعها، خاصة وأنها بالفعل تقدم للدولة ثلاثة أمثال ما تقدمه الشركات الرابحة

وكان الصندوق قد أكد قبل 8 سنوات في التقييمات الخاصة ببرنامج القرض الذي قدمه لمصر عام 2016 أن حصيلة الضرائب على الشركات منخفضة جدًا وأن زيادتها ضرورية لتحسين الموارد، إلا أنه عندما ضغط على الحكومة بسبب عدم التزامها ببعض الخطوات المتفق عليها من أجل تعظيم الحصيلة الضريبية، فقد اقتصر ضغطه السياسي في حقيقة الأمر على فرض ضريبة القيمة المضافة بدون التطرق لباقي جوانب السياسة الضريبة. بينما اختفى الكلام بالكامل عن ضرائب الشركات في تقرير الصندوق الخاص بالقرض الأخير!.

في الحقيقة أن النظام الضريبي كما تكشفه مصادر حصيلته هو انعكاس مصغر لأولويات وانحيازات الموازنة ككل. حيث يتحمل المستهلكون والعاملون بأجر العبء الأعلى في التمويل، ويغالي في ذلك لحساب أعباء ضريبية هزيلة على أصحاب الممتلكات والثروات ومضاربي البورصة وأصحاب الدخول العليا وكبار المهنيين، وحتى شركات الأموال. ويزيد ذلك من أثر التقشف في السياسات الاجتماعية، إذ بدلًا من أن تلعب السياسة الضريبية دورها في تحجيم الفقر والتفاوت الاجتماعي، تساهم في تعميق اللامساواة والهشاشة الاجتماعية.